قانون السلامة الوطنية كما يراه مواطنو ديالى

مواطنون قلقون.. وآخرون مستعدون لحمل السلاح دفاعاً عن الأمن

تمنح الاستطلاعات، في الغالب، مؤشراً عن آراء المجتمع في القضايا الحساسة التي تجرى هذه الاستطلاعات بشأنها. فتتبلور صورة أولية عمّا يعتمل في العقول والضمائر، لاسيما إذا ما توفر قدر من الحرية للعينة التي توجه لها الأسئلة، أو يُطلب منها إعطاء رأيها. وحينئذ يمكن استخلاص الاتجاهات الأساسية للرأي العام، إلى حد كبير، في القضية المعنية. وفي هذا المقام نحاول التعرف من خلال اختيار عينة عشوائية على الكيفية التي ينظر بها أهالي ديالى إلى الوضع الأمني الشائك المحيط بنا، وذلك عبر سؤال مزدوج طُرح على أفرادها خلاصته؛ كيف ترى قانون السلامة الوطنية الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً، ومدى ثقتك بأجهزة الشرطة والأمن العراقية وقدرتهم على تنفيذه؟. وبطبيعة الحال، كانت الإجابات متباينة عكست تنوعاً في القراءات والآمال والتصورات.

بعقوبة/ المدى

يجب أن يطبق

يقول حسن هادي/ صاحب مكتبة، ((هذا القانون يجب أن يطبق كي يردع.. ويكون عبرة لبعض الناس.. هناك من لا يتعظ إلاّ بتطبيق مثل هذا القانون.. ثقتي عالية بقوات الشرطة والأمن العراقية على أن لا تتدخل القوات الأميركية في عملها.. علينا أن نزرع الثقة بشرطتنا من أجل مصلحة المجتمع.. ثم ألم يكن هناك قانون للطوارئ في العهد السابق، لاسيما ضد المثقفين؟!)).

ويقول سمير الياس سليمان/ صاحب محل، ((كل شيء لصالح البلد نتحمله.. ألم يعلن كل منا حالة طوارئ خاصة به في بيته وعمله، فلماذا لا تقوم بذلك الدولة بشكل منظم؟. على المجتمع المشاركة مع الدولة وأجهزة الشرطة في حفظ الأمن والتعاون في هذا الاتجاه، لأن شعار (آني شعليه!) سيجعل الجميع يدفعون الثمن)). أما محمد الأحمد/ قاص وروائي فيؤكد ثقته العالية بالشرطة العراقية التي يراها وقد ولدت من جديد قادرة على استعادة الأمن للشارع العراقي، ((أنا على يقين من هذا، وعلى قوات الشرطة والأمن في هذه المرحلة أن تتصف بالحزم وقوة الحركة. وأن قانون السلامة الوطنية ضرورة لا بد منها، لكنني لست مع فكرة أن تستمر لفترة طويلة، ويجب أن لا تؤثر على الوضع الاعتيادي للشارع وعلى الحريات العامة. وعلى الشرطة أن يكون دورها مرناً وأن تؤدي واجبها بشكل كامل.. الطوارئ حالة عابرة، وإذا كانت تجلب الأمان والاستقرار والخير فأهلاً بها)). وكذلك يعتقد سلمان فرج علي/ خبير مقام عراقي أن قانون السلامة الوطنية ينسجم مع طبيعة المرحلة الحالية التي نمر بها لأننا، كما يقول، ((نعيش فراغاً أمنياً، وهذا الفراغ يخدم الإرهابيين الذين يريدون تعطيل مسيرة البناء والتقدم، وأكيد أن قوى الأمن والشرطة هي التي يمكنها حفظ الأمن والسيطرة على هذا الانفلات)).

شكوك ومخاوف

إلا أن هناك من يبدي شكوكاً حول مدى فاعلية القانون المذكور، وقدرة الحكومة وأجهزتها على استعادة الاستقرار في القريب المنظور.. تقول خولة الدايني/ خريجة المعهد الفني ((أنا غير مطمئنة، ولست واثقة.. كل أعداء أميركا دخلوا البلاد بسبب الأميركان أنفسهم الذين فتحوا لهم الحدود على مصراعيها.. يريدون إبعاد الإرهاب عن بلادهم ويجعلوننا الضحية.. الأمور ستستقر إذا أرادت أميركا لها أن تستقر)). ويذهب هذا المذهب يوسف حسين (عسكري متقاعد) ولكن من زاوية مختلفة.. يقول، ((الشرطة العراقية غير قادرة على حماية الأمن الوطني لأن مفهوم الأمن الوطني يعني لها حماية نفسها، والحكومة غير قادرة على حماية نفسها ورموزها فكيف لها أن تحمي المجتمع..؟

فيما يجد شاكر علي/ مدرس/ في قانون الطوارئ مقدمة لصادرة الحريات، مرة أخرى، ((أنا أخشى من ديكتاتورية جديدة.. لا تقل لي أن الأمر مختلف.. الدكتاتوريات كلها بدأت هكذا.. أنا غير مرتاح بصراحة)).

ومن زاوية أخرى ينظر زهير شكري/ كاسب/ إلى المسألة نفسها.. يقول، ((قانون السلامة الوطنية لا أعرف ما هو لأنني لم أقرأه، ولكن من حق الحكومة أن تشن حملة لمواجهة العنف، وبالأساليب المتاحة كلها، وهذا شيء مطلوب، فهناك جماعات دخيلة لا تريد للبلد أن يرتاح.. أما قوات الشرطة فلا تزال ضعيفة أمام هذه الحالة الشاذة والخطرة)). ويرى حامد المجمعي/ نائب رئيس اتحاد الشعراء الشعبيين في ديالى/ أن ((قانون الطوارئ يجب أن يكون لفترة مؤقتة، ومن ينفذه عليه امتلاك خبرات عسكرية كافية في الإدارة لمعالجة الفوضى.. سأثق بقوات الشرطة بنسبة ٧٠٪ عند تسليحها جيداً.. ينبغي إعداد هذه القوات إعداداً نفسياً صحيحاً، ولا يكون ذلك إلاّ بإدخالهم معسكرات التدريب ليتلقوا خبرات فنية وإدارية.. وأنا أدعو إلى تعزيز الدوريات والسيطرات، وإعادة النزيهين من رجال الجيش السابق وزج بعضهم مع قوات الشرطة)).

استعداد لحمل السلاح

((ولأن البلاد تمر بهذه الحالة العصيبة، ولأن قوى الشر تترصد في الظلام من أجل الإساءة لعراقنا فأنا مستعد لحمل السلاح دفاعاً عن أمننا وسلامة الجميع إلى جانب قوات الشرطة والحكومة)). هذا ما يقوله بحماس رعد حمدان/ بائع صحف، ومعه يقول عبدالله حسين/ عامل، ((إذا لم نتنبه الآن سنضيع.. البلد في خطر، وكذلك الناس.. علينا مواجهة من يريد الإساءة لنا بالسلاح.. أنا مع قانون السلامة الوطنية ومع الطوارئ لإيقاف المجرمين عند حدهم)).

في حين لا تخفي آمال محمد/ موظفة/ سبب تفاؤلها ((العراقيون قادرون على استعادة زمام المبادرة.. إنهم يعرفون بلدهم وناسهم، والمسألة مسألة وقت، وسترى كيف سيعود الاستقرار.. لكن، للأسف سيكون هناك ضحايا أبرياء.. كل يوم أدعو الله سبحانه وتعالى في صلواتي أن يجنبنا الشر)).

وللشرطة رأي

ويبدو أن هناك تعليمات موجهة للشرطة تطلب منهم عدم الإدلاء بتصريحات صحافية إلا بعد أخذ الموافقات من جهات أعلى.. قلت لمفوض في الشرطة: لا أريد منك تصريحاً بل رأياً.. قال: إذن لا تذكر أسمي.. أجبته بالإيجاب.. قال: ((نحن مستعدون للتضحية بأرواحنا من أجل العراق وهذا الشعب المظلوم.. لقد خسرنا كثيراً من الرجال ولن نيأس.. و لن نترك شعبنا لعبث الإرهاب.. قانون السلامة الوطنية سيضع حداً لهؤلاء، بإذن الله)). وقال ضابط في الشرطة برتبة مقدم، ((أنا واثق من نفسي ومن قدرات رجالي، لكن الأمر ليس سهلاً.. أقولها لك بصراحة.. لماذا يستهدفوننا؟ وماذا يريدون؟. لم نتواطأ مع الأميركان.. نحن نخدم الشعب.. ماذا تعتقد سيحصل إذا ما تركنا عملنا وذهبنا جميعاً إلى بيوتنا؟ ستكون هناك فوضى وسيسيطر المجرمون على الشارع.. أصبحت معنوياتنا أفضل بعد تسلمنا أسلحة جديدة، على الرغم من أنها غير كافية.. هناك نقص نسبي في الأسلحة والسيارات والموجود وأجهزة الاتصال.. من الضروري أن تكون لدينا مثل هذه الأجهزة ليكون أداؤنا أحسن)).

وكما نلمس من خلال هذه الإجابات، فإن الغلبة هي لروحية التفاؤل، والثقة، وان كانت المخاوف والشكوك مشروعة أيضاً، لا سيما إذا كان المنطلق والدافع من ورائهما الحرص على مستقبل البلاد وأمن المجتمع.

(المدى) تستطلع آراء المواطنين في بابل حول قانون السلامة الوطنية

الأمن والاستقرار سقف لحماية الديمقراطية الجديدة

ما زال الإرهاب والتفجير بالسيارات المفخخة والخطف ومسلسل الاغتيالات يجتاح مدن العراق بلا استثناء، للإخلال بحياة الناس والإبقاء على العنف والدم ملمحاً ثابتاً في بلاد انهكتها الحروب والحصارات. الحكومة الانتقالية المؤقتة، وبعد محاولات وتأجيلات واعطاء تطمينات بخصوص حقوق الإنسان العراقي العامة وأخذ ورد، أقرت مؤخراً قانون السلامة العامة في محاولة لردع الإرهاب واجتثاثه؛ لكي يتاح لها، وللحكومة المنتخبة فيما بعد، المباشرة في البناء والاعمار واستيعاب جيوش العاطلين عن العمل. ولكن حين توجهنا لاستطلاع آراءَ عينة عشوائية تمثل مقطعاً عرضياً لموقف الشارع الحلي وجدنا ـ في ردود فعلهم بشأن هذا القانون ـ آراء متضاربة وصفها أحد المستطلعين بأنها ظاهرة جديدة في العراق اشعرته بالسعادة بعد ان كانت واحدية الرأي تصبغ الخريطة العراقية بلونها القاتم.

بابل المدى/
ناصر حسين ناصر

القضاء والسلامة الوطنية

قال الاستاذ شرف حسين نائب ادعاء عام: لا يتعارض هذا القانون مع التشريعات القانونية السائدة. لان القانون يسمح بمثل هذا التشريع، وهي قوانين سابقة وما زالت سارية المفعول، إضافة إلى ذلك، اشعر بأن قانون السلامة ضرورة اجتماعية أو سياسية استدعتها متطلبات المرحلة، من اجل وضع حد لنزيف الدم وشيوع الجرائم انا متفائل من النتائج التي ستتمخض عن تنفيذ القانون الذي سيوفر لرجال القضاء الحماية، لأن الإرهاب استهدف رجال القضاء، من اجل تعطيل القانون وإيقاف عجلة الدولة اليومية.

سرطان الإرهاب

الاستاذ (ابو زهراء) مسؤول الشعبة القانونية في مديرية مجاري بابل أكد على ان الإرهاب سرطان ما زال مستمراً ومستشرياً، يعطل حياة الناس اليومية، وكل من رأى مساء الدم والجحيم في بابل ٢٦/ ٦ عندما انفجرت السيارة المفخخة سيتحمس لقانون السلامة الوطنية. من اجل ايقاف مسلسل الدماء والرعب، وحتى تتمكن الحكومة المؤقتة من الشروع الجدي ببرنامجها الاصلاحي للمجالات السياسية والاقتصادية.

قانون السلامة وحقوق الإنسان

اعتبر المواطن (ابو تحسين) قانون السلامة الوطنية خرقاً لقانون إدارة الدولة، وينطوي هذا القانون على عناصر عديدة معطلة لحقوق الإنسان ومربكة لحياته. كما اعتقد بأن هذا القانون هو إمتداد لحالة الطوارئ التي عشناها أكثر من خمسة وعشرين عاماً وهو زمن النظام الفاشي.

واكثر ما اخشاه هو إيجاد تبرير لبقاء هذا القانون واستمرار نفاذه على الرغم من وجود اشارة واضحة وصريحة لقصر فترته والسؤال الجوهري الذي يتبادر إلى الذهن، هو: هل يحق للحكومة الانتقالية المؤقتة إصدار مثل هذا القانون؟ انا اعتقد بأنها لا تمتلك مثل هذا الحق.

هذا القانون ينطوي على تعطيل واضح لسلطة القانون وكأننا سنظل نعيش الحالة ذاتها منذ النظام السابق وحتى الآن، وكأن شيئاً لم يحدث!

للديمقراطية سقف حماية

وقال السيد باسم العبيدي (كاسب) مطلوب الآن يد قوية، بل أياد قوية، قادرة على الضرب بالحديد حتى تعطل هذه الهمجية والإرهاب، الوافد إلينا من خارج الحدود، وانا مستغرب من الحملة الاعلامية الواسعة، التي قادتها بعض الفضائيات وصحف في الداخل حول قانون الطوارئ، ونحن عشنا بعضاً منه منذ لحظة سقوط النظام في ٩/ ٤/ ٢٠٠٤ ولغاية الآن، ومنها مثلاً الحصار الطويل لمدينة الفلوجة والقيام بغارات على بعض المناطق واعلان منع التجوال كما حصل في النجف والموصل. انا مع إعلان حالة الطوارئ، لكني اتحفظ على الصلاحيات الواسعة والمفتوحة والممنوحة إلى رئيس الوزراء لأني اجد في تركيز الصلاحيات بهذه الصورة خطراً على الديمقراطية الوليدة في بلدنا.

إحياء لثقافة العنف

ورأى القاص الشاب عباس فاضل الحداد في قانون الطوارئ إحياءً لثقافة العنف وخطاب الاستبداد. تلك (الثقافة) التي بقينا ضحايا لها أكثر من ثلاثين عاماً..

(الثقافة) التي صاغت وبلورت وعي اجيال من العراقيين، وهي التي مهدت للحروب واقترحت قبولاً عاماً عن المواطنين لشخصية الطاغية. اني أثير سؤالاً كثيراً ما اهتمت به الصحافة العراقية الوطنية والديمقراطية، واهتمت به المحافل الثقافية والمنظمات المدنية: إلى متى هذا الاحتفاء بالعنف والاستبداد؟ كما لا بد من الإشارة إلى ان تركيز الصلاحيات بيد رئيس الوزراء بادرة خطيرة جداً وتمثل بؤرة سوداء في التجربة العراقية التي لا يمكن لها ان تتخلص من العنف وتراجيديا الدم المستمر عبر القوة. أي ان العنف ينتج عنفه الآخر. لكنني أجد بأن ما اكدته وقائع التاريخ الوطني هو البديل الانموذجي، وأعني به توسيع قاعدة التحالف بين القوى والحركات والتيارات السياسية، الوطنية والديمقراطية والأخرى العلمانية، هذه الوحدة هي الرد الموضوعي والناجح ضد ما يجري الآن من وقائع الدم.

المصالحة الوطنية وتصاعد الإرهاب

ووجدت المعلمة أم مريم بأن ارتفاع صوت المصالحة الوطنية وتعطيل الاطار العام لقانون اجتثاث البعث هو الذي ساهم في تصعيد العمليات الارهابية والقتل والجرائم الكثيرة والمعروفة للجميع، لأن اعوان النظام الساق ومريديه من البعثيين وغيرهم خرجوا إلى الشارع، مغادرين جحورهم وغير خائفين من طائلة القانون واعتقد بأنهم يساهمون بشكل فعال في العمليات الإرهابية، وهناك رأي شائع في أوساط الجماهير في بابل، بأن السيارة التي انفجرت مساء ٢٦/ ٦ في شارع اربعين هي نشاط تخريبي لهؤلاء.

وأرى بأن هذا القانون لن يأتي بنتائجه المطلوبة وسيضطر رئيس الوزراء إلى مزيد من الانفتاح أمام البعثيين وهذا ما يشكل كارثة كبيرة في حياة العراقيين.

إذا كنا نريد الديمقراطية حقاً، فعلينا القبول بقانون الطوارئ. هذا ما ابتدأ به كلامه العامل النجار (حميد رزوقي) وأضاف: ان القطر يمر بمرحلة حساسة جداً، بل وخطيرة أيضاً، واجد من المنطق والموضوعية صدور مثل هذا القانون، من أجل حياة المواطنين واستقرار الأمن وتحقق السلم الاجتماعي.

مرحى للاختلاف!

انا أشعر بسعادة غامرة للتباين الحاصل بين المواطنين. هذا ما قاله الفنان المسرحي ثائر هادي جبارة وأضاف: كنا في زمن النظام الفاشي محكومين بالواحدية ولم تعرف حياتنا تنوعاً وتعددا واختلافاً، هذا القبول والرفض الذي نسمع به عبر الإذاعات والفضائيات شكل من اشكال حرية التعبير الجديدة التي عرفها العراق الديمقراطي.. أنا مع قانون السلامة الوطنية ليضع حداً فاصلاً بين الإرهاب والأمان، بين التخريب والبناء. ما عاد ممكناً الصبر على الخراب الذي استمر أكثر من خمسة وثلاثين عاماً..

سائقون في طرق خارجية غير آمنة

توانا عثمان

حقق سقوط النظام السابق بالنسبة للعديد من العراقيين فائدة واحدة مباشرة في الأقل، وهي نهاية التفتيش المرعب الذي انتشر على طول وعرض شبكة الطرق في البلاد. لكن الآن، يتمنى الكثير لو تعود النقاط.

لقد اختفت نقاط التفتيش التي زرعها النظام السابق على الطرق الخارجية في نيسان/ ٢٠٠٣ مما جعل العراقيين يشعرون بالفرحة عندما وجدوا فجأة أن السفر بين المدن خال من المشاكل وأسرع بكثير.

وقال السائق كاوا محمد الذي عمل لمدة طويلة على طريق كركوك - بغداد: (كان السفر صعباً على تلك الطرق، ولم أكن أتصور أن نقاط التفتيش تلك يمكن أن تزال أبداً).

ولكن ما إن اختفت تلك النقاط حتى ظهر قطاع الطرق الخارجية الذين يلقبون بلقب (علي بابا) ليجعلوها أكثر خطورة.

لقد أخذ المتمردون يتعقبون تلك الطرق ليزرعوا العبوات الناسفة على امتدادها لنصب الكمائن لدوريات التحالف والشرطة العراقية.

وأثر ذلك نصبت قوات التحالف وفرق الدفاع المدني العراقية العديد من نقاط التفتيش الجديدة على الطرق الرئيسة، وقد شعر معظم العراقيين بالراحة لوجودها ورأوا فيها مصدراً للحماية وليس للاستفزاز.

لكن بعض تلك النقاط تعرضت للهجوم مؤخراً، كما إن بعض فرق الدفاع المدني تركت نقاطها، مما جعل السفر بين المدن العراقية الرئيسة خطراً مرة أخرى.

إن الخطر المتجدد يؤدي بالمسافرين الآن إلى التفكير برحلة بسيطة إلى بغداد ببعض الذعر.

قال محمد رحيم، رجل أعمال يسافر على طريق كركوك - بغداد (عندما يصبح السفر على طريق ما مغامرة خطرة، يفقد الناس الأمان والراحة). ويقول: (أن سياسة الحكومة السابقة في نصب حواجز الطرق للتجسس على السائقين كان مناقضاً للحقوق المدنية الأساسية، إذ أنها كانت تقيد حرية الحركة).

وكانت عناصر الأمن تملأ تلك المواقع وتستجوب المسافرين وتفتش عن الأشخاص المطلوبين من الحكومة. وكانوا غالباً ما يستفزون ويهينون السائقين، لا سيما الأكراد منهم، ولذلك لا يزال الكثير من الناس يحتفظون بذكريات مريرة عن نقاط التفتيش في عهد صدام، إلا أن البعض يشعر أن القلق والخوف اللذين يسودان اليوم هما أسوأ من السابق. ويقول سائق الأجرة محمد: أن السفر في هذه الأيام بات أصعب مرتين من الماضي).

كان يمكن للمسافرين في الأيام السابقة الانتقال بسهولة بين المدن الرئيسة، إذا لم يكونوا متورطين في نشاطات المعارضة السياسية، وأكملوا خدمتهم العسكرية، وقدموا الرشوة لرجال الأمن العاملين في نقاط التفتيش!!

ويقول محمد أنه كان في السابق يعرف في الأقل ما يتوقع حدوثه، (لكن الآن فإن السياقة على هذه الطرق، لا سيما على طريق كركوك - بغداد قاسية لأننا لا ندري ما سيحدث لنا).

ويوافق زملاء آخرون على إن الغموض وعدم التأكد مما سيقع للمسافر يسبب الكثيرَ من القلق والخوف.

وقال عثمان أحمد وهو تاجر أقمشة يسافر على طريق كركوك - بغداد لأكثر من ١٥ عاماً (لا توجد اليوم ضمانة، فإذا ما صادف أحد المسافرين قاطع طريق، فقد يتعرض للسرقة أو القتل).

أما أنور قادر، وهو رجل كثير السفر على طريق كركوك - بغداد، فيعتقد بضرورة أن لا يترك أي طريق خارجي اليوم في العراق من غير نقاط تفتيش ومراكز أمنية، لا سيما الطرق التي تمر بالمناطق المأهولة الكثيرة.

وقال أنور الذي شهد العديد من عمليات السرقة على الطرق الخارجية أثناء سفراته (على الحكومة أن تحافظ على الأمن قبل أي شيء آخر. لقد رأيت الكثير من الأشخاص يفقدون حياتهم وأموالهم على تلك الطرق).